حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

المركزية الديمقراطية في الحركات الثورية المسلحة

(7)

دراسات تنظيمية

المركزية الديمقراطية
في الحركات الثورية المسلحة

(1)

ان تصفية الاستعمار ودحر الاحتلال لايتم الا عبر النضال الثوري المسلح في مرحلتي التحرر الوطني والتحرر الوطني الديمقراطي.. وان اختيار الثورة الشعبية المسحلة اسلوباً استراتيجياً للنضال يتطلب ان تكون البنى التنظيمية التحتية متلائمة مع هذا الاسلوب. فالتنظيم الثوري الذي يتصدى لتحقيق النصر. والوصول الى التحرير عبر الثورة الشعبية المسلحة ومراحلها الكفاحية والانتفاضية يجب ان يكون:

1. تنظيماً طليعياً يتجسد فيه الفكر الثوري ويؤمن ايماناً راسخاً بخط الجماهير الذي يجعل الشعب بكل فئاته وقواه يشارك في عملية الثورة عن ايمان راسخ بحتمية النصر واستعداد دائم للتضحية.
2. تنظيماً جماهيرياً تشكل عمق هرمه لبنات من القوى الشعبية التي تعبر عن ضمير الجماهير، وهذا يتطلب بناء المنظمات الجماهيرية والشعبية والنقابية لتعزيز النضالات الوطنية والمطلبية للشعب ولتحقيق الديمقراطية، ويقود هذا التنظيم الجماهيري طلائع مؤمنة وكفؤة وقادرة على الحفاظ على خط الثورة والجماهير، وحمايته من محاولات الانتهازيين والمترددين والقصيري النفس التي تهدف الى انحراف الثورة.
3. تنظيماً مقاتلاً. وهو الامر الذي يتطلب بنية تنظيمية خاصة تقوم على اساس الانضباط الحر والمركزية الصارمة. ان مبدأ الانضباط العسكري كضرورة اساسية للتنفيذ وتحقيق النصر. يشترط حرية القاعدة في التعبير عن آرائها في ممارسات قادتها. ان مبدأ ديمقراطية الرأي ودكتاتورية التنفيذ هو تعبير عن التلاحم بين المركزية والديمقراطية بصورة لا تنفصم. والذي هو تعبير لا يجوز انفصامه بين القاعدة والقيادة.
4. تنظيماً يقوم على اساس القيادة الجماعية والمسؤولية الفردية، وهذا يتطلب عملية تقسيم العمل بما يعطي كل المهمات المطلوبة لتنفيذ الاهداف سواء في المجال التنظيمي او الاداري او العسكري والامني او الشعبي والجماهيري.

ان تصميم الهيكل التنظيمي للحركة الثورية يحدد نظام العلاقات بين الاعضاء افقياً وعمودياً بحيث تحدد صلاحيات الاطر والافراد بما يحقق فعالية المسؤوليات الفردية للاعضاء عن مهماتهم التي بتكاملها يتوجه الاداء الجماعي بشكل ابداعي نحو تحقيق الاهداف المشتركة.

ان مهمة الانجاز العظيم للحركة الثورية هي تحقيق النصر. وهذا يعني ان التنظيم هو وسيلة لتحقيق اهداف عظمى وهو ليس هدفاً في حد ذاته. ولهذا فان تقسيم العمل الثوري الى مجموعة مهمات، وتوزيع الاعضاء في اطر لتنفيذ هذه المهمات بحيث يتم التمييز بين الاعمال التنفيذية والاعمال المساعدة واعمال الاستشارة.. وبحيث يتم وضع العضو في المكان المناسب لقدراته ومؤهلاته ومواهبه.

ويتطلب توزيع وتقسيم العمل الى حالة اشراف عام يعيد تجميع الاجزاء من جديد في اطار قيادة جماعية تقوم بعملية تقويم العمل وتحديد مجالات الصواب والخطأ لتكريس الايجابيات ودحض السلبيات والاستفادة من دروس التجربة الذاتية.

لقد حددت حركتنا فتح منذ ميلادها كفكرة تجسدت في هيكل البناء الثوري، ان تنظيم الحركة يقوم على اساس بناء تنظيمها الخاص الذي تعمل اجهزته بسائر فروعها واطرافها حسب التخطيط العام للعمل الثوري وهو يشمل سائر المجالات التي تهيء لانطلاق الشعب العربي الفلسطيني في ثورته لتحرير الارض المغتصبة وتقوم بقيادة وتوجيه هذا التنظيم بتشكيلاته لجنة علياتعرف ب(اللجنة المركزية العليا) والتي تكونت منذ نشوء الحركة وتتطور مع تطور وتعمق تفاعلها الثوري.

ولتقسيم العمل منذ البداية كان على اللجنة المركزية ان تشكل لجان خاصة بالعمل العسكري (هيئة اركان الثورة)والعمل السياسي والتنظيمي (لجنة التعبئة الثورية) والعمل الاداري (لجنة التخطيط والمراقبة العامة)والعمل الشعبي (لجنة التوجيه الوطني).

ومع تحديد موعد الانطلاقة المسلحة كان لا بد لهيئة اركان الثورة ان تمارس مهماتها العسكرية على ارض الواقع، ولكن الخلاف حول موعد الانطلاقة داخل اللجنة المركزية جعل الاغلبية التي حددت الموعد ليكون في الفاتح من يناير 1965 تحترم رأي الاقلية بعدم المغامرة باسم فتح التي رسمت خطاً ثورياًخلال ثماني سنوات من (1957 – 1965) وكرست نظرية ثورية ومنهجاً ثورياً قد يندثر بمجمله اذا فشلت تجربة الانطلاقة.

ولهذا عمدت الحركة الى الانطلاق تحت اسم قوات العاصفة دون اي اشارة لارتباطها وعلاقتها بحركة فتح. وتشكلت من اللجنة المركزية قيادة عامة لقوات العاصفة هي التي تولت متابعة العمل العسكري وكانت البيانات تصدر باسمها. ولم تكشف الحركة عن علاقتها المباشرة بقوات العاصفة الا بعد البيان الخامس عشر حيث اعلنت عن رسالة وجهتها الى الامين العام للامم المتحدة تحذر فيها من المساس بالاسير محمود بكر حجاز.

بعد هذا الاعلان الرسمي اصبحت بيانات قوات العاصفة تشكل بيانات الجناح العسكري لفتح، وقد تكرس اسم العاصفة في ادبيات فتح ونظامها الداخلي .. والاساسي .. واصبح شعار "فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح". يعبر عن حالة الترابط الذي لا ينفصم بين اعضاء الحركة تنظيمياً وان اختلفت طبيعة المهمات والاطر التي تنفذها.

ان العمل السياسي في مرحلة التحرر الوطني ينبعث من فوهة البندقية. ولكن البندقية غير المسيسة وغير الواعية والمدركة لطبيعة المنطلق والهدف تتحول الى قاطعة طريق. ولذلك حرصت حركتنا فتح منذ البداية على اختيار الكوادر المتميزة لتسلم مسؤولية العمل المسلح. وكان التفرغ لهذا العمل يشكل ضرورة لتأمين استمرار، وتراكم نتائجه وايجابياته. ولم يكن مسموحاً لغير اعضاء الحركة الانخراط في قوات العاصفة وكانت العضوية شرطاً اساسياً من شروط الالتحاق وممارسة العمل الفدائي وذلك حرصاً على صيانة الجانب التنظيمي والخط السياسي الذي يقود ويوجه البندقية.

بعد الانطلاقة كانت القواعد الارتكازية تنشر في بيوت سرية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. ودمشق وكانت قاعدة التدريب والاعداد الاساسية في سوريا. وكان العمل السياسي والتوجيه المعنوي داخل هذه القواعد يمارسه المقادة الحركيون الذين تفرغوا للعمل وكانوا يقومون بالمهمات السياسية والعسكرية معاً. بعد عدوان حزيران ووقوع هزيمة الجيوش العربية كان على فتح ان تتحرك، كان انعقاد المؤتمر الاول للحركة بهدف الاقرار بالانطلاقة الثانية في 28 آب 1967.

مع الانطلاقة الثانية اتسع مجال العمل العسكري. واصبحت القواعد الارتكازية داخل الوطن

المحتل وعلى حدوده في الاردن وسوريا ولبنان تقتضي تنظيم العمل السياسي داخل القوات بما يتلائم مع طبيعة مهماتها من جهة وما يؤكد تلاحمها العضوي حركياً من جهة اخرى. كان المفوض السياسي مقاتلاً في مجموعته او قاعدته. وكانت معركة الكرامة تشكل التجسيد المباشر لهذا العطاء التلاحمي الذي مارسته القيادة العسكرية السياسية في اعلى مراتبها لنخوض المعركة بروح نضالية عالية ومعنوية جبارة استطاعت ان تشق الطريق امام الجماهير التي انهالت تطالب بالالتحاق بالثورة وبقوات العاصفة. وكان لابد من انبعاث جهاز التفويض السياسي لقوات العاصفة حتى يحافظ على ارتباط بريق البندقية الساطع بالفكر الحركي اللامع الذي استطاع ان يملأ الدنيا بحقيقة ان الانسان هو العنصر الحاسم في القتال.. وان الانسان الفدائي هو طليعة الشعب في المعركة وان تلاحم العمل الفدائي مع الجيش النظامي يعزز فكرة ان تكامل القوى وحشدها في المعركة نحو الهدف المشترك هو الذي يحقق وحدة الصف ووحدة الهدف، وهو اول متطلبات النصر.

مع اتساع مهمات العمل العسكري اتسعت مهمات العمل التنظيمي والسياسي والجماهيري.. وبدأت حركتنا تشيد هيكلها الثوري التنظيمي بروح وثابه جديدة وعزم وارادة مدعمتين بمد جماهيري فلسطيني وعربي دافق. واصبحت حركتنا بعملها السياسي والعسكري تشكل اضافة نوعية الى مجمل حركات التحرر في العالم. وكانت تجارب هذه الحركات جزءاً لا يتجزأ من دليل العمل العام الذي استفادت منه حركتنا، خاصة وانها اوفدت الى البلدان التي حققت الحرية والاستقلال عبر حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح مجموعة من القيادات والكوادر السياسية والعسكرية، فكانت الدورات الى الصين، والجزائر وكوريا وفيتنام. تعود بحصاد تجارب ثورية تعطي الدروس المستفادة منها زخماً ثورياً يؤكد حتمية الانتصار.

مع التواجد العلني للحركة في دول الطوق. ومع فتح الحدود بين الاردن وسوريا ولبنان من خلال اجازة فتح التي اصبحت جواز السفر الحركي الفلسطيني والتي يتنقل بواسطتها المقاتل الفلسطيني من جنوب الاردن حتى شمال لبنان عبوراً بسورياً واحياناً الى العراق والكويت تأكدت شرعية الكفاح المسلح الفلسطيني على المستوى الجماهيري والرسمي العربي. كانت قواعد المقاتلين المنتشرة في الاردن وسوريا ولبنان تتبع مباشرة للقيادة العامة لقوات العاصفة. وكذلك العمل داخل الارض المحتلة الذي اطلق عليه عسكرياً اسم القطاع الغربي. وكانت مهمات القطاع الغربي تنصب باتجاه تصعيد الثورة داخل الارض المحتلة ليس من خلال عمليات العمق التي تنطلق من القواعد الارتكازية، خارج الوطن فحسب وانما من خلال التنظيم الثوري الذي كان بناؤه داخل الوطن ضرورة حتمية لتحقيق وجود الثورة في الارض المحتلة. الامر الذي لا يتحقق الا من خلال البناء التنظيمي بمهماته المختلفة التي تميزت بممارستها في ظروف العمل السري الذي يحول دون بناء التنظيم بشكل هرمي تصاعدي وانما اعتمد فيه نظام الاتصال الثنائي الافقي وبمضمون تعدد البؤر الثورية للحفاظ على سريتها. وهو الامر الذي جعل المركزية تطغي عبر الممارسة في تلك الظروف.

المركزية الديمقراطية
في الحركات الثورية المسلحة

(2)

ينعكس تطور الفكر التنظيمي في الحركات الثورية على طبيعة الحياة الداخلية التي تتجسد في القطاعات والاطر العسكرية. وحينما انطلقت حركة فتح لتمارس الكفاح المسلح كانت لا تزال في مرحلة التركيز، حيث يشكل تنظيم النخبة هيكلية بنائها. وحيث محدودية الدور الذي يمكن ان تلعبه المركزية الديمقراطية في هذه المرحلة. ويمكن القول ان هذه المرحلة تمتد من الانطلاق في الفاتح من يناير 5691 وحتى حزيران 7691. وهي المرحلة التأسيسية لممارسة الفكر العسكري لحركة فتح وللثورة الفلسطينية المعاصرة. فقد جسدت هذه المرحلة العزيمة والاصرار على فرض وقائع فلسطينية تثبت حقيقة الوجود الفلسطيني. ولقد تمايز في هذه المرحلة خط حركة فتح الوطني الثوري المستقل الذي كان يتطلع إلى ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية باعتبارها ضرورة اساسية لمواجهة المؤامرة المركبة التي كانت تستهدف طمس هذه الهوية وتغييب الشعب الفلسطيني.

كانت حركتنا تدرك نقص الاستعدادات وقلة الامكانيات ولكنها أدركت أيضاً أن العمل المسلح وحده هو الذي يستطيع أن يقشع الغيوم عن سماء فلسطين لكي يندفع ابناؤها إلى الانتماء الوطني الثوري، ولكي تكون الامكانيات نتيجة للتضحيات التي تجترح المعجزة بالتحدي الشجاع وضرب العدو المتغطرس.

كان العمل العسكري في هذه المرحلة تنفيذاً لمهمات عسكرية تقرها القيادة العامة لقوات العاصفة. وكان أعضاء التنظيم يقومون بهذه المهمات في البداية دون تفرغ للعمل العسكري.. ثم بدأت عملية التفرغ التدريجي، ولقد فرض اصرار حركة فتح على الاستقلالية المطلقة عن الأنظمة وحولها قيوداً صارمة من قبل دول المواجهة، فيما يتعلق بحجم التنظيم المقاتل. وأشكال الممارسة التي تحقق مبدأ المحافظة على الذات وانهاء العدو. بهذا يلاحظ أن معظم العمليات كان يتركز على عمليات زرع الألغام وتفجير المنشآت الاقتصادية وخاصة منشآت المياه. في حين كانت هنالك حالة تجنب الدخول في اشتباكات إلا عند الضرورة، وذلك لتجنب الاصابات. ويمكن القول أن هذه الحالة العسكرية كانت أقرب إلى حالة تنظيم هجومية، أي حالة ميليشيا هجومية تشكلت في ظل تطور الوضع التنظيمي نحو مرحلة التعبئة من خلال الدعاية المسلحة والتي مهدّت لنشوء التنظيم الطليعي.

ولقد وضعت حرب حزيران حداً لمرحلة التأسيس الحذر لنبدأ بعدها حالة الاندفاع الجماهيري العفوي نحو دعم الكفاح المسلح. وقد رافق ذلك نمو جارف واندفاع شعبي نحو الالتحاق بحركة فتح. ولم تكن صيغة التنظيم الطليعي قد تكرست بعد. وكانت تعاني من خسارة كبرى في كوادرها نتيجة العمليات المسلحة التي تطلبتها الانطلاقة الثانية وهو الأمر الذي أدخل الحركة مرحلة الحشد ومرحلة التنظيم الجماهيري، وقد انعكس هذا الحشد التنظيمي بايجابياته وسلبياته على العمل العسكري، فقد كان الالتحاق بالقواعد العسكرية التي بدأت تتشكل وتتكون بداية داخل الوطن المحتل. ثم شرق النهر وجنوب لبنان وجنوب الأردن. ولم تكن مواصفات العضوية شرطاً أساسياً للالتحاق بالقوات، وقد انعكس غياب الوعي السياسي داخل القوات في أكثر من مناسبة فكان لا بد من التركيز على العمل السياسي في

صفوف المقاتلين في القواعد الارتكازية. ومع تطور العمل بدأت امتدادات العمل التنظيمي العسكري الفتحوي تعمل على استقطاب كوادر عسكرية داخل جيش التحرير الفلسطيني والجيش الأردني وكان ذلك في إطار السرية المطلقة. وقد كشفت أحداث أيلول هذا التنظيم الذي التحق بالحركة وتشكل له اطار قوات اليرموك. وكان لا بد من إيجاد صيغة للربط بين هذا الحشد العسكري الذي اختار الحركة والثورة. وجاءت قرارات المؤتمر الحركي العام لتعالج هذا الوضع الجديد بحيث تضع تصوراً لمستقبل العمل العسكري والتنظيمي في أطر قوات العاصفة. فجاء قرار المؤتمر المنعقد بتاريخ 13 آب - 6 أيلول 1791 كما يلي:

قرار حول التنظيم وقوات العاصفة

1. يجب الاسراع في بناء التنظيم داخل القوات المقاتلة بحيث يصبح القلب الواعي داخل القوات. والصلة بين المقاتلين وبقية هياكل الحركة التنظيمية. ويجب أن يعمل هذا التنظيم على نشر فكرة الحركة وسياستها بحيث تتحول القوات كلها إلى أعضاء ملتزمين بفكر الحركة وتنظيمها. كما يجب تحديد شكل الهياكل التنظيمية في لائحة واضحة. واضعة في اعتبارها مشاكل التطبيق الأولى.
2. تشكيل مدرسة للكوادر ينضم اليها في دورات متتالية خيرة أبناء الحركة بحيث يتم تدريبهم على كافة أشكال النضال سياسياً وعسكرياً وطبقاً لأحدث أساليب النضال في المدن والقرى والجبال وبين مختلف فئات الجماهير.
3. تأكيد أهمية المفوضين السياسيين في صفوف القوات المقاتلة وتحديد علاقاتهم التنظيمية بالهيكل التنظيمي العسكري وبأجهزة التفويض السياسي بحيث لا يؤدي نشاطهم إلى أي ازدواج في القيادة.
4. أن يشارك جميع القادة والمسؤولين على مختلف المستويات في النشاط العسكري والحياة بين المقاتلين لمدة شهر على الأقل في كل عام استعداداً وتدريباً للمساهمة العملية في أي ظروف.

تميزت قوات العاصفة بعد المؤتمر العام الثالث بتشكيلات عسكرية نظامية وشبه نظامية اعطيت اسم القوات بدل اسم القطاع. كانت قوات الكرامة وقوات القسطل التي جمعت القواعد العسكرية المقاتلة في قوات العاصفة وحولت القواعد إلى فصائل وكتائب ضمن هذه القوات التي اتسمت بطابع عصابي شبه نظامي. أما قوات اليرموك فقد اتسمت بطابع نظامي حيث كل أفرادها من المقاتلين الذين تركوا الجيش الأردني والتحقوا للانضمام إلى صفوف الحركة.

لم يكن من السهل على الهيئات السياسية التي أفرزتها دائرة التفويض السياسي العمل في صفوف القوات وخاصة بعد عملية التجييش التي تسيطر عليها نظرية الضبط والربط والتقيد دون نقاش.

وكان دور المفوض السياسي في المستويات المختلفة يأخذ شكل الواعظ أكثر مما كان ينبغي له أن يكون كجزء من العملية القيادية في إطار قيادة جماعية للأطر. وقد حددت الهيكلية التي اعتمدت بعد المؤتمر الثالث موقع المفوض السياسي نائباً للإطار الذي يعمل فيه. فهو نائب قائد السرب، ونائب قائد الكتيبة، ونائب قائد القوات وكان المفوض السياسي العام جزء من القيادة العسكرية لقوات العاصفة. وقد لعب قرار المؤتمر العام باعتبار كل مقاتل في قوات العاصفة هو عضو في حركة فتح دوراً هاماً في تطوير العمل السياسي في صفوف القوات. فأصبح الانتماء الحركي الثوري تتويجاً للانتماء الوطني، وأصبح العمل السياسي والتنظيمي داخل القوات هو عمل داخلي محض في اطار التنظيم الواحد وليس في إطار جيش الجبهة الوطنية كما هو الحال في حركات التحرر المختلفة. ولكن حركة فتح ومنذ تسلمها فعالية القيادة في منظمة التحرير كانت مسؤولة بشكل مباشر عن قيادة جيش التحرير الفلسطيني الذي تشكل كجيش نظامي قبل الانطلاقة.

لقد أكدت تجارب العمل السياسي في قوات العاصفة التي ارتبطت بانجازات دائرة التعبئة والتوجيه السياسي، على عدة مفاهيم أساسية لاتزال تشكل الأساس الذي أكدته أيضاً مؤتمرات الحركة المتلاحقة:

1. ان العمل السياسي في القوات هو مهمات تقوم بها هيئات حركية بهدف تجديد وتجذير النضالات اليومية بما يحقق تصليب البنى التنظيمية والتماسك الثوري داخل القوى العسكرية.
2. يمارس العمل السياسي فيها من قبل هيئات تنظيمية مختارة من القيادة بعناية تضمن صلابتها ووعيها وعمق تجربتها وهي في إطار عملها تنتج حياة تنظيمية تعطي للمقاتلين حق المناقشة والحوار ضمن الجلسات التنظيمية.
3. ان خطة العمل المركزية التي تحدد مضمون وشكل العمل السياسي والتنظيمي في صفوف القوات، تشكل الدافع الأساسي لانعاش دائرة التعبئة والتوجيه السياسي كإطار فاعل يتوقف على قوته وصلابة أطره، قوة ومتانة البناء التنظيمي الحركي العام داخل إطار القوات بما يضمن تكامل البناء الهرمي للقوات العسكرية وطبيعة العلاقات التنظيمية والتربية الثورية داخل القوات.
4. تطوير الدور المباشر للمفوضين السياسيين بحيث يصبح العمل السياسي عمل جماعي لكل الأعضاء من خلال لجان عمل، بما يجعل الحياة الداخلية الحركية في إطار القوات تشكلها الروابط التنظيمية والفكرية التي تقوم على أساس المركزية الديمقراطية في حدود الظروف الخاصة للقوات.

وجاء انعقاد المؤتمر الحركي العام الخامس بعد أن حدثت تطورات هامة داخل أطر الحركة بما في ذلك قوات العاصفة التي تنامت قوة وتنظيماً وتسليحاً. وأصبحت مندمجة في جيش التحرير الوطني الفلسطيني. تضم في صفوفها مقاتلين ليسوا أعضاء في الحركة. فتم حذف العبارة ويعتبر جميع أفراد قوات العاصفة أعضاء عاملين في الحركة الواردة في المادة (26) من النظام القديم. وقد استعيض عنها في التعديل الذي جاء في المادة (34) من النظام الجديد الذي نصه: (أعضاء الحركة العسكريون المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة يتم تأطيرهم في أطر تنظيمية خاصة. (العاصفة) وفقاً للائحة حركية خاصة تضعها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري).

لقد كان النظام القديم يتعامل مع كافة أفراد قوات العاصفة كأعضاء عاملين. وكان يدخل في الاعتبار أن فترة الإعداد والتدريب لاي منهم هي مرحلة عضوية النصير.

لقد كانت قوات العاصفة تشكيلاً متكاملاً يخصّ حركتنا وحدها كأعضاء وكتشكيل عسكري. وكان كل فرد فيه يجري إعداده وتنظيمه حركياً. أما الآن فقد اندمجت هذه القوات في جيش التحرير الوطني الفلسطيني الذي يمكن أن يضم الأعضاء من المنظمات الفلسطينية الأخرى أو المستقلين وبالتالي لم يعد يحدد الانتماء إلى الجيش بغير الانتماء إلى الحركة. ولهذا جاء هذا النص الذي ينطبق اليوم على وضع وجودنا العسكري والأمني داخل الوطن في إطار الأجهزة السيادية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

المركزية الديمقراطية
في الحركات الثورية المسلحة

(3)

ينطلق النظام الخاص لقوات العاصفة من كونه يحدد تأطير الاعضاء الحركيين في اطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وبهدف النظام الى ضمان وجود حياة حركية للاعضاء في القوات المسلحة والاجهزة الخاصة بها. وحيث ان العضوية في الحركة هي واحدة ومتساوية في الحقوق والواجبات بغض النظر عن المهمة الوكلة اليها، فان نظام قوات العاصفة يقوم على اساس المحافظة على حقوق العضوية المنصوص عليها في المادة 37 من النظام الاساسي على الشكل التالي:(للعضو في الحركة ممارسة الحقوق التالية:

- ممارسة اية حقوق ينص عليها هذا النظام.
- ان يكون متساوياً مع كافة اعضاء الحركة في الحقوق والواجبات.
- ان يتدرج في السلم التنظيمي وفق نصوص هذا النظام وعلى اساس الكفاءة والفعالية والاخلاص.
- ان تتاح له الحرية الكاملة في النقد والاعتراض والاحتجاج والمناقشة والحوار والسؤال ضمن الجلسات التنظيمية وحدها.
- ان ينتقد، وان يطلب محاسبة اية شخصية قيادية ضمن التسلسل التنظيمي.
- ان يدافع عن نفسه امام اللجان والهيئات القيادية ولجان الرقابة واتحقيق اذا اتهم او طلبت محاسبته.ز- ان يتسلم رداً على استفساراته وتساؤلاته في مدة اقصاها شهر.
- ان يتمتع بحماية العضوية بمعنى ان لا يفصل او يهمل او يجمد الى بعد التحقيق معه ومحاكمته وادانته من قبل محكمة حركية.
- ان يطلب مقابلة القيادات العليا بما في ذلك اللجنة المركزية للحركة اذا رأى ضرورة لذلك.
- المرتبة التنظيمية حق للعضو يحتفظ به مالم يصدر بحقه عقوبة تنظيمية. وتثبت المراتب التنظيمية في السجل النضالي للعضو ابتداء من تاريخ قبوله عضواً عاملاً في الحركة).

ان الحياة الحركية الداخلية الحركية الداخلية لاعضاء الحركة العسكريين لا تتحقق الا من خلال تأطير الاعضاء في منظمات حركية قيادية وقاعدية، تماماً كما هو الحال في الاقاليم والاجهزة المدنية. ويقوم البناء الحركي في القوات كما هو الحال في الحركة بشكل عام على اساس المركزية الديمقراطية والتقيد الصارم بمبادئ الحركة واهدافها واساليبها. وبالقواعد التنظيمية التي تقوم على اساس القيادة الجماعية والديمقراطية الحركية الداخلية. ويختلف البناء التنظيمي الحركي داخل القوات عنه في الحياة الحركية المدنية لكونه لا يمارس عملية انتخاب الهيئات التي تقود العمل السياسي داخل القوات. حيث ان هذه الهيئات يتم تعيينها من قبل القيادة العامة لقوات العاصفة. وتضم دائرة التعبئة والتوجيه السياسي

مجموعة القيادات والكوادر الحركية ذوي المراتب التنظيمية المتقدمة. وتعينهم القيادة العامة ليشغلوا المراتب الاساسية باعتبارهم نواب للقادة العسكريين للشؤون السياسية في الوحدات والمستويات المختلفة. من المجموعات حتى القوات.لقد عانى العمل التنظيمي والتشكيلات الهيكلية في القوات لكونه اصبح يتأرجح بين الخضوع للاساس المكاني او المهني وبين الخضوع للتركيب التنظيمي الاداري لدى القوات. ففي الوقت الذي ترتبط فيه جميع منظمات القاعدة الحركية القائمة في المنطة او الاقليم مع بعضها البعض فان المنظمات القاعدية للوحدات العسكرية كانت تتوحد جميعها احياناً في الاقسام والوحدات المعنية بغض النظر عن مكانة وجودها، واحياناً اخرى كانت تخضع للجغرافيا. لقد كانت "القاعدة العسكرية" تشكل الوحدة التنظيمية لاعضائها في مرحلة متقدمة، وتحول "القطاع" فيما بعد ليشكل وحدة خاضعة للاساس المكاني. فكانت قوات العاصفة في مرحلة ما بعد الكرامة تضم القطاع الشمالي والقطاع الاوسط والقطاع الجنوبي في الاردن. والقطاع الغربي داخل الارض المحتلة وقيادته في الاردن. وقطاع الجولان في سوريا وقطاع جنوب لبنان. وهذا التقسيم يجعلها تخضع للاساس المكاني. ومع تحويل هذه القطاعات الى قوات تضم كتائب وسرايا وفصائل ووحدات اصبحت هذه القوات تشكل الوحدة التنظيمية بغض النظر عن مكان وجود فصائلها وسراياها. وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1982 حيث توزعت القوات على بلدان عربية، فاصبحت الوحدة التنظيمية تضمها الساحات التي تتواجد عليها القوات. ومع عودة القوات الى الوطن وتسلمها مهمات الامن الوطني والشرطة والدفاع المدني والاجهزة الامنية المختلفة عادت صفة الوحدة التنظيمية على اساس التقسيم الاداري دون الخضوع للاساس المكاني.

يتمتع الفتحويون بحق انتقاد أي عضو في الحركة بغض النظر عن المنصب أو الرتبة العسكرية وذلك في الاجتماعات التنظيمية وضمن الأطر. ولكنه من غير المسموح به انتقاد الأوامر والتعليمات العسكرية التي تصدر من القادة والرؤساء. فالقوات وتنظيمها الخاص يتميز بمركزية صارمة. يتحتم فيها تحقيق الوحدة الصلبة لجميع الأعضاء و الطاعة الإجبارية من جانب المئات والآلاف من العسكريين الذي يخوضون المعارك الصغيرة والكبيرة تنفيذا لإرادة القائد الواحدة. وينطلق موقف الطاعة من الانضباط العسكري الذي يتطلب التنفيذ دون المناقشة. ولكن هذه المركزية الصارمة لا تمنع إعادة التقييم بعد التنفيذ وهنا تلعب المناقشة دورها لاكتساب الدروس المستفادة من الالتزام والانضباط. وقد رفعت حركتنا شعار (نفّذ ثم ناقش). وفي حال عدم القناعة الفردية التي تصل إلى حد الاعتراض على الأوامر فالمطلوب التنفيذ أولاً ثم الاعتراض ضمن الأطر. فالدقة في التنفيذ للأوامر لا تسمح بالمناقشة والتشكيك في صحة القرار العسكري الذي يتحمل مسؤوليته الكاملة القائد أو الرئيس، والتردد في التنفيذ قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وقد يؤدي خلال المعارك المحتدمة إلى عدم تنفيذ المهمات العسكرية وإلى خسائر جسيمة وضحايا. وحيث أن القادة في قوات العاصفة هم المسؤولون بشكل كامل وفي أيديهم تتمركز جميع وظائف قيادة القوات المنوط بهم قيادتها، فإنهم يتحملون المسؤولية الشخصية أمام اللجنة المركزية والقيادة العامة لقوات العاصفة عن نتائج قراراتهم. وعن مدى استعدادهم القتالي والتعبوي الدائم للقوات وعن الإعداد القتالي والسياسي والمعنوي لأفراد القوات وعن تربية هذه القوات على الطاعة والالتزام والضبط والربط العسكري. ويعتبر نظام القائد الأوحد من أهم مبادئ بناء القوات المسلحة، وهو لا يلغي بأي حال من الأحوال مناقشة الوضع العام للقوات في الهيئات السياسية والمنظمات القيادية والقاعدية بروح الديمقراطية التي تتكمل مع المركزية التي تؤمن وحدة الارادة وتوفر امكانية قيادة الوحدات والتشكيلات في كل الظروف بمرونة وفعالية.